محليات

ماذا ستجيب الحكومة على انتقادات العمال اليوم...؟

القادري: لا تعاون مع الحكومة والأداء لا يرتقي إلى صمود شعبنا

الأمين القطري المساعد لحزب البعث: الأوضاع السياسية والأمنية «جيدة»!

محمود الصالح

شكل اجتماع المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال في دورته الثالثة خلال الجلسة الأولى التي عقدت أمس مكاشفة حقيقية لما تعانيه الطبقة العاملة كجزء من الشعب السوري بسبب هذه الحرب المجرمة التي تشنها قوى الشر والعدوان على الوطن وامتازت الطروحات التي قدمها ممثلو عمال سورية من جميع المحافظات السورية بالصراحة والوضوح والجرأة وتسمية الأمور بمسمياتها وبعد أن قدم رئيس الاتحاد العام جمال القادري تقريراً مفصلاً عن نشاطات المكتب التنفيذي خلال الفترة الماضية والأعمال النقابية بمختلف النواحي والإجراءات المتخذة في مجال تفعيل العمل النقابي وتحقيق الحضور المميز للعمل النقابي على المشهد السوري والعربي والدولي موضحاً بالأرقام ما أمكن تحقيقه من مكاسب عمالية وإنجازات لترك بصمة واضحة للعمال في هذه الأزمة.

تحدث أعضاء المجلس العام حسب رغبة كل عضو طلب الكلام والمداخلة حيث أكد رئيس اتحاد العمال في الحسكة على مشكلة تعاطي الحكومة مع موضوع الحبوب في المحافظة وطالب ألا تكتفي الحكومة بإعفاء وزير التموين ومدير عام الحبوب وإنما بمحاسبة كل من هم حولهما وتسببوا بمشكلة تسويق الحبوب في الحسكة التي لم تتجاوز ٣٠٠ ألف طن من القمح في وقت يصل إنتاج المحافظة إلى ما يزيد على ٧٠٠ ألف طن في هذا الموسم محذراً من تراجع الإنتاج في العام القادم إلى أقل من ٢٠٠ ألف طن لو استمرت الحكومة بالتعاطي مع الحبوب في الحسكة كما تفعل الآن.

عامر جداري من طرطوس طالب بإعادة هيبة الدولة في هذه المحافظة وخاصة إلى عناصر شرطة المرور ومعالجة فلتان الأسعار وجشع التجار وطالب بإلغاء كل القرارات والتعليمات التي صدرت بتواقيع وزراء فاسدين وعدم العمل بها لأنها جاءت بدوافع شخصية فاسدة وتساءل أين الحكومة من مبقرة طرطوس التي تبلغ مساحتها ٣٠٠٠ دونم وتتسع لـ١٢ ألف بقرة حلوب وتمر فيها قناة دائمة للمياه؟ من المسؤول عن تركها مهملة دون استثمار، والموضوع لا يحتاج إلا لقرار جريء من الوزير المختص.

رئيس اتحاد عمال حمص سامي أمين طالب برفع نسبة تشغيل المعوقين من ٤٪ إلى ٦٪ من الملاك في المؤسسات العامة بسبب زيادة عدد المعوقين في المجتمع نتيجة الحرب، واتهم الحكومة بالتواطؤ مع أصحاب المطاحن الخاصة في حمص لتوقيف العمل في مطحنة تلكلخ ما رتب على الحكومة ٥٨٠ مليون ليرة سورية أجور طحن الحبوب. ونقل معاناة عمال مبقرة حمص الذين تعاقدوا معها منذ عام ٢٠١٠ وقاموا بحماية المبقرة والاستمرار في الإنتاج خلال السنوات الخمس الماضية وتوفير الحليب لمعمل الألبان بحمص والآن قامت الإدارة بإنهاء عقودهم ولولا هؤلاء العمال لما بقيت المنشأة وهم الذين دافعوا عنها واستمروا بالعمل والإنتاج. واتهم بعض الجهات بالمساهمة في تهريب الثروة الحيوانية إلى الدول المجاورة.

رئيس اتحاد عمال دمشق حسام إبراهيم قال: حديث الناس الآن هو موضوع ارتفاع أسعار الأدوية الذي يلاقي امتعاضاً كبيراً من جميع أوساط الشعب السوري لأنه غير منطقي وغير منصف وتساءل إبراهيم لمصلحة من تم رفع أسعار الدواء؟ حتى التجار ومصنعو الدواء لم يكونوا يحلمون بهذه النسبة من الزيادة التي تركت أثراً سيئاً جداً على كل الشعب وذكّر إبراهيم بقول الرئيس: «إن المواطن هو البوصلة التي يجب أن تعمل وفقها الحكومة»- فهل حقاً كان المواطن هو البوصلة في قرار رفع أسعار الدواء؟ وأكد إبراهيم أن قرار إعفاء وزيري التموين والشؤون كان له أثر إيجابي لدى الطبقة العاملة.

بلسم ناصر (عضو مجلس الاتحاد العام) استغربت أن يستمر الموظف بدفع ضرائب للخزينة تساوي ضريبة أكبر تاجر في البلاد واتهمت الحكومة بأنها تؤمن موتاً سريراً للمواطنين بالجوع فمن لم يمت بالحرب تتكفل الحكومة بموته جوعاً.

رئيس اتحاد عمال دير الزور طلال عليوي ناشد الجهات المعنية بنجدة أهالي دير الزور الذين يعانون من انعدام توافر أبسط مقومات الحياة.

نزار ديب من حمص أكد مشكلة مطحنة تل كلخ والتواطؤ في عرقلة إنجازها والقيام بالطحن لدى القطاع الخاص.

وتساءل ماذا تريد الحكومة من الشعب من كل ما تفعل؟

سابقاً كنا نسأل ماذا يريد المواطن من الحكومة اليوم السؤال أصبح معكوساً واتهم من يقف وراء رفع سعر الدواء بأنهم مافيا وتجار حرب، وأكد غياب الحكومة التام عما يجري في حمص حيث تعرضت ٢٠ قرية فيها للحرائق ولم تكن هناك جاهزية لأي سيارة إطفاء في المحافظة، وأضاف: يجب أن نعرف مصلحة البلد في اختيار أي وزير وإذا كان الشعب هو من يحق له تعيين الحكومة فإننا نقول لكم أقيلوا هذه الحكومة وشكلوا حكومة أزمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

عمر حورية عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال أكد على وجود تسرب لأكثر من ٣٠٠ ألف عامل من العمل.

ووزير الصناعة يتباهى أن لديه ٢٤ ألف عامل متسرب من الصناعة فقط.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال قادري أكد أنه لا يوجد أي تعاون مع الحكومة وأن توجيهات السيد الرئيس بخصوص العمال المؤمنين تم إجهاضها والأداء الحكومي لا يرتقي إلى صمود شعبنا والحقيقة أن توجهاتنا في اتجاه وعمل الحكومة في اتجاه آخر وأنا لست قادراً على تسويغ ارتفاع سعر الدواء لأي عامل يسألني.. وشدد القادري على ضرورة التعاون والتكاتف والصمود والتضحية لتجاوز هذه الأزمة لأن استمرار سورية يكون من خلال جميع مكوناتها والطبقة العاملة تشكل المكون الأبرز في هذه المكونات.

الأمين القطري المساعد هلال هلال أكد أن الأوضاع السياسية والأمنية جيدة في البلاد وأن اختيار قيادات نقابية ذات خبرة وكفاءة يأتي انطلاقاً من أهمية هذا القطاع وأشاد بصمود الطبقة العاملة خلال هذه الحرب وشدد على ضرورة التخلص من بعض حالات الترهل الذي أصاب العمل النقابي ووضح هلال أنه من الصعب اليوم تحديد هوية الاقتصاد كونه اقتصاد حرب أو اقتصاد الساعة. وما زالت الدولة تقوم بدورها الاجتماعي المطلوب وطالب بضرورة الإشارة إلى العمال الذين يقفون ضد الدولة وتعرية مواقفهم غير الوطنية.

- ناصر: الحكومة تؤمن موتاً سريرياً للمواطنين
- اتحاد الحسكة: مسؤولون تسببوا بمشكلة تسويق الحبوب وتراجعه ولا يكفي إعفاء الوزير ومدير الحبوب!!
- المتسربون من القطاع العام ٣٠٠ ألف عامل
- إبراهيم: التجار وأصحاب المعامل لم يحلموا بزيادة الدواء بهذه النسبة
- أمين يتهم الحكومة بالتواطؤ مع المطاحن الخاصة

«حبوب اللاذقية» تستورد أكثر من ٥٠ ألف طن من القمح منذ بداية العام الحالي

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير مؤسسة الحبوب في اللاذقية عماد محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه منذ بداية شهر كانون الثاني من العام الحالي حتى شهر آب تم تفريغ باخرتين من مادة القمح الطري بكمية ٥١,٢٧٦ طناً وهي إجمالي الكمية المستوردة.

كما أشار محمد إلى كمية المبيعات الداخلية من القمح لشركة المطاحن خلال نفسها المدة والتي بلغت ١٠٦,٦٣٥ أطنان، مقابل ٣٦٤,٥٠٠ طناً قامت المؤسسة بشرائها من المزارعين بالموسم الحالي حيث بلغت قيمة المشتريات ٢١,٥٠٠ مليون ليرة سورية منذ بداية عام ٢٠١٥ حتى الشهر الثامن منه. كما أكد مدير مؤسسة الحبوب أن مخزون المؤسسة من القمح الطري يحوي نحو ١٨ ألف طن ويعتبر «جيداً» ولا خوف عليه.

الزراعة ستقلع «عين الطاووس» خلال سبع سنوات

طرطوس- الوطن

يعتبر مرض عين الطاووس السبب الثاني في الأهمية بعد المعاومة في تدني إنتاجية أشجار الزيتون في طرطوس، الأمر الذي يطرح الكثير من الأسئلة حول مستقبل هذه الزراعة في محافظة اشتهرت بها كطرطوس.. فما الإجراءات التي تقوم بها مديرية الزراعة للحدّ من هذه الجائحة وهل هناك حلول جذرية للتخلص منها؟!!

المهندس تيسير بلال مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بطرطوس أجابنا عن هذه التساؤلات قائلاً: تم وضع خطة وبرنامج زمني تنفيذي للتخلص نهائياً من مشكلة فطر عين الطاووس في محافظتي طرطوس واللاذقية خلال /٧-١٠/ سنوات تتلخص بإنشاء بستان (أمات) من مديرية زراعة طرطوس واللاذقية حيث قام فريق فني من مديرية الزراعة بتطعيم /٥٠٠/ شجرة زيتون في مشتل الثورة ومشتل الديرون بالصنف سكري و/١٠٠/ شجرة بالصنف عيروني بغية تأمين أقلام التطعيم وإعطائها للإخوة المزارعين خلال ثلاث سنوات ويتم حالياً العناية بهذه الأطاعيم ورعايتها.. كما تم وضع خطة لإنتاج /٢٥٠٠/ غرسة من الصنف سكري في البيت الزجاجي العائد للمديرية.. وتم العمل على تشكيل لجان وفرق عمل لمتابعة وتحقيق الهدف النهائي للتطعيم وفق الخطة المقترحة والوصول إلى تطعيم /٦٠/ألف غرسة سكري و/١٢/ألف غرسة عيروني خلال /٧-١٠/ سنوات في محافظة طرطوس وذلك بالاعتماد على الأطاعيم المنتجة من مراكزنا الزراعية وتقديم مصدر للأطاعيم للإخوة المزارعين مجاناً وخاصة في بؤر الإصابة ومكان انتشار المرض.. والاستمرار بتنفيذ الأنشطة الإرشادية الهادفة إلى إرشاد الإخوة المزارعين بأهمية تطعيم أشجارهم المصابة بالأصناف المتحملة للسكري والعيروني ليتم تطعيم كامل المساحة المصابة لديهم وعلى مستوى المحافظة. وحول كيفية الوصول إلى هذه الخطة أجاب المهندس بلال: قامت مديرية الزراعة بوضع وتنفيذ برامج إرشادية للحدّ من انتشار المرض ومعالجته من خلال تنفيذ حقول إرشادية ومدارس حقلية وندوات إرشادية تشمل أهمية أعمال الخدمة المختلفة من تقليم وحراثة وتسميد متوازن عضوي ومعدني.. وبالتوازي كانت تتم دراسة إيجاد أصناف متحملة لمرض فطر عين الطاووس حيث لوحظ وجود بعض الأصناف المحلية أبدت تحملاً لهذا المرض ضمن بؤر الإصابة ومناطق انتشار هذا المرض بمواصفات جيدة لجهة الحمل ونسبة الزيت وحجم الثمار حيث تمت دراسة هذه الأصناف ومتابعتها وإجراء الاختبارات عليها وجمع البيانات عنها منذ عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧ من قبل الفنيين في مديرية الزراعة وتم اختيار صنفين أطلقوا عليهما اسم صنف السكري وصنف العيروني حيث تم تنفيذ تجربة تطعيم بهذين الصنفين ضمن مدارس المزارعين الحقلية لعدد من الأشجار في مناطق الإصابة وكانت النتائج مشجعة حيث أبدت المطاعيم بهذين الصنفين تحملاً جيداً للمرض مقارنة مع الأصناف السائدة من الدعيبلي والخضيري.

٨ آلاف خدمة طبية للأطفال قدمتها جمعية تنظيم الأسرة السورية بالسويداء

السويداء-عبير صيموعة

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان قدم فرع جمعية تنظيم الأسرة السورية بالسويداء خلال العام الحالي ١٧٤٥٣ خدمة مجانية للصحة الإنجابية والدعم النفسي والمشورة الاجتماعية لنساء المحافظة وذلك في إطار المشروع القائم بينهما إضافة إلى المشروع الثاني للنقطة الطبية الثابتة في منطقة الشقراوية الخاصة بالجمعية هذا ما أشارت إليه رئيسة فرع جمعية تنظيم الأسرة السورية بالسويداء إقبال حامد موضحة أن المشروع الأول يستهدف في منطقة شهبا قرى نمرة ورضيمة الشرقية والجنينة ومجادل وبلدة شقا إضافة للمنطقة الصناعية بشهبا للوافدات وفي باقي المناطق بلدات القريا والكفر وعرى والمجيمر وقنوات والثعلة إضافة لمعسكر الطلائع للوافدات. وأضافت حامد أن هذا المشروع ينفذ بإشراف فريق طبي جوال يضم طبيبة نسائية وممرضة ومختصات اجتماعية ونفسية وقانونية وبالتنسيق مع المجتمع المحلي للقرى المستهدفة في تلك المناطق موضحة مدى إخضاع النساء من خلاله للفحوصات الطبية مع إعطاء الأدوية للمرضى منهن مجاناً وتوجيه بعضهن لعيادة الجمعية لاستكمال العلاج بشكل مجاني.

ولفتت حامد إلى أن المشروع المماثل لهذا المشروع ينفذ في النقطة الثابتة للجمعية بالشقراوية متضمنا الخدمات ذاتها بوجود المختصين كاشفة عن تضمن المشروعين أيضاً تقديم نحو ١٦٠ خدمة قانونية مشيرة إلى أنه تم خلال هذا العام أيضاً تقديم ٨٦١٤ خدمة طبية مجانية لأطفال المحافظة في إطار المشروع الثالث المنفذ بالتعاون مع منظمة اليونيسيف الذي تضمن توفير المعالجات والأدوية اللازمة لهم بشكل مجاني وذلك في مناطق السويداء وشهبا وصلخد عبر فرق جوالة.

قانون الأحوال الشخصية نظر للمرأة على أنها إنسان غير واع وأنها أمة للرجل

ميداني لـ«الوطن»: المشكلة ليست في الدستور بل بالتناقض الحاصل بينه وبين قانون الأحوال الشخصية ولابد من السماح للمرأة بالترشح للرئاسة

محمد منار حميجو

أكدت رئيس مؤسسة عشتار الدكتورة أيسر ميداني أن هناك تناقضاً أساسياً بين قانون الأحوال الشخصية السوري الذي ينظر للمرأة على أنها إنسان غير واع وقاصر وبين الدستور السوري الذي دعا في بعض مواده إلى المساواة والحريات بين أبناء المجتمع، معتبرة أن المرأة إنسان كأي إنسان يجب أن تتمتع بكل حقوقها الإنسانية من التعليم والصحة وغيرهما من الحقوق الاجتماعية ودعت في الوقت ذاته إلى تعديل المادة المتعلقة في عدم قبول ترشح المرأة إلى الرئاسة باعتبار أن ذلك حقاً لها.

وفي حوار مع الوطن قالت ميداني إن الحرب التي تتعرض لها سورية استهدفت الأسرة السورية والمجتمع قبل أن تستهدف الحضارة والبنية التحتية وأن المرأة والطفل السوري تعرضا لجروح شديدة ولاسيما المرأة التي تعرضت لكل أنواع الاغتصاب، مشيرة إلى وجود عادات تعتبر رواسب وجذوراً لأفكار متطرفة في المجتمع السوري أثرت سلبا في المجتمع السوري حالياً.

وأوضحت ميداني أن هنالك أقوالاً تقول إن قانون الأحوال الشخصية السوري مبني على أشياء مستمدة من الشريعة الإسلامية إلا أن ما يحتويه هذا القانون من أراء تدل على أنه لم يعامل المرأة كشخص قاصر فقط بل جعلها رقيقاً للرجل، والدين الإسلامي هو أول من دعا إلى تحرير الإنسان من العبودية ومن ثم فإن التفسيرات الموجودة في القانون هي ذكورية مغرضة للبقاء على هيمنة الرجل على المرأة ولذلك فأنه لا يمكن للدين الإسلامي أن يدعو إلى مثل هذه الآراء.

وأضافت ميداني إن المشكلة ليست في الدستور فهو دستور حضاري أجمع عليه جميع المواطنين إلا أن المشكلة تكمن في التناقض الحاصل بينه وبين قانون الأحوال الشخصية، مشيرة إلى أنه لابد من النظر في المادة المتعلقة بعدم السماح للمرأة بعدم ترشحها لمنصب الرئاسة، إضافة إلى أنه يجب ألا يحدد دين رئيس الجمهورية باعتبار أن المجتمع السوري هو خليط من المكونات الاجتماعية وأن الرئيس لا ينتخب وفقاً لاتجاهاته الدينية بل على عمله وبرنامجه السياسي وإلا دخلنا في تقسيمات لسنا في صددها حالياً.

التخلص من الأقنعة الزائفة

واعتبرت ميداني أن النظرة الاجتماعية تجاه المرأة كونت نوعاً من التفكير بأن كل تصرف تقوم به تحتاج إلى وصي وولي عليها علماً أن المرأة الشريفة دائماً تحترم نفسها وتحترم الآخرين ويحترمها الآخرون، متسائلة هل كل رجل في المجتمع شريف ونحن نسمع أن هنالك رجالاً يتاجرون ببناتهم وزوجاتهم بنكاح الجهاد حتى إن هنالك أزواجاً قتلوا أزواجهم بسبب ما تعرضوا له من استغلال وابتزاز منهم.

وقالت ميداني إن قضية الشرف والعرض هي مجرد أقنعة يلبسونها ليغطوا على أفعالهم تحت أسماء عديدة مثلهم كمثل الذين يقاتلون حالياً في سورية تحت أسماء الحرية وهم يرتكبون فظائع وجرائم بحق الإنسانية وأنه يجب التخلص من الأقنعة الزائفة، مشيرة إلى أن الفكر الوهابي والداعشي والنصروي شوه صورة المرأة وجعلها من أساس العادات الغائبة التي يعتبر لها جذور ضمن الشوائب التي دخلت على الإسلام.

تطبيق المساواة في القطاع الخاص

ورأت ميداني أن القانون السوري بشكل عام مقارنة بالقوانين العربية وحتى الأجنبية يعد جيداً جداً، ضاربة مثلاً قانون العمل الذي يكرس المساواة بين الرجل والمرأة في الكثير من الأشياء منها المسؤوليات والمعاش وذلك حينما يكونان متساويين في الشهادة إلا أنه في القطاع الخاص غير مطبق، مشددة على ضرورة تجريم كل أنواع التحرش الجنسي ضد المرأة، معتبرة أن بناء الأسرة يبدأ من علاقات الاحترام المتبادل بين المجتمع السوري سواء كان بين المرأة والرجل والطفل ونبذ العنف واللجوء إلى الحوار والنقاش في كل خلافاتنا وأن نسمع لحجج الطرفين.

> التفسيرات الموجودة في القانون ليست من الشريعة الإسلامية بل ذكورية مغرضة للبقاء على هيمنة الرجل
>
> آباء يبيعون بناتهم وإلغاء زواج القاصرات

غربلة التوصيات الدينية في المجتمع

وأضافت ميداني: إن المرأة اليوم تتحمل مسؤولية كبيرة وإعادة الأعمار قائم على عاتقها باعتبار أن عدداً كبيراً من الرجال استشهدوا ومنهم خطفوا كما أن عدداً كبيراً منهم غادر البلاد نتيجة ظروف الحرب، معتبرة أن المرأة من حقها أن تختار رئيس الجمهورية وليس من حقها أن تدير شؤونها ومن ثم إذا كنا نريد أن تنتصر سورية وأن تتم إعادة إعمارها فإنه يجب احترام المرأة بشكل كامل باعتبارها ركناً من أكان هذا المشروع.

العوامل الداخلية ساهمت في تنفيذ مخطط الحرب

وطالبت ميداني بضرورة إعادة توحيد الجهود بين جميع الجمعيات المدنية باعتبار أن الهدف واحد وهو إعادة إعمار سورية وأن مؤسسة عشتار ورغم حداثتها فإنها تحاول أن تشبك مع كل الجمعيات المدنية التي تربطها أهداف مشتركة مبنية على أسس متساوية بين أبناء المجتمع، معتبرة أن الحرب على سورية خطط له منذ فترة طويلة من إسرائيل والولايات المتحدة إلا أن المشكلة الكبيرة هي وجود العوامل والأشخاص في الداخل ساهموا في تنفيذ هذا المخطط وهذا يعتبر خطراً شديداً على المجتمع السوري.

غريزة الأمومة تساهم في المصالحة

ولفتت ميداني إلى أن غريزة الأم لدى المرأة تساهم في تحقيق المصالحة في سورية باعتبار أنها مستعدة لمسامحة ابنها مهما فعل على حين الرجال يسيطر عليهم شيء اسمه المكابرة ولذلك فإنهم لا يسامحون بسهولة، معتبرة أن غطرسة الرجل تعقد تحقيق المصالحة أكثر من المرأة وهذا ما شاهدناه على أرض الواقع.

ودعت ميداني إلى إعطائها كل الحرية في منزلها ليكون لها دور في المصالحة، إضافة إلى رفض كلي للزواج القاصرات ولو بموافقة ولي أمرها لأنه لا يعلم خطورة هذا الشيء، معتبرة أن هناك آباء يبيعون بناتهم حتى يتخلصوا من همهن مهما كانت أعمارهن ويشترونهم الخليجيون المستغلون الذين باعوا أخلاقهم.

وأضافت ميداني: إنه اليوم يقوم الرجل بزواج ١٠٠ امرأة ويفتي له المفتي بذلك ثم يقوم هذا الرجل بتشغيل النسوة بالدعارة للاستفادة منهن، معتبرة أن اليوم دخلنا في فساد اجتماعي بعد الفساد المالي والسياسي.

وتأسفت ميداني للوضع التي وصلت إليه المرأة السورية ولا سيما في البلدان العربية والأجنبية حيث أصبحت عرضة للدعارة والأفعال الأخرى وأن هنالك الكثير من القصص تحدث ولذلك فإنه لا بد من إعادة النظر في تعدد الزواج والبحث عن حلول تعيد للمرأة كرامتها ولا سيما بعد الظروف القاسية التي مرت بها.